

ملتقى دبلن الثامن لمدافعي حقوق الإنسان



بقلعة دبلن (Dublin Castle)، 4-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

ماذا تفعل فرونت لاين ديفنדרز؟

فرونت لاين، المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، هي منظمة دولية غير حكومية منشأها العمل الاستثنائي الخيري. تأسست في دبلن في عام 2001 لهدف محدد هو حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، ومن يعملون بدون عنف من أجل أيّ أو كلٍّ من الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتتناول فرونت لاين ديفنדרز احتياجات الحماية التي يحددها المدافعون عن أنفسهم.

تقدم فرونت لاين ديفنדרز الدعم السريع والعملي إلى المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، بما في ذلك:

- المَنح لسد الاحتياجات الأمنية العملية للمدافعين عن حقوق الإنسان؛
- توفير التدريب وتطوير المواد المرجعية في مجال الأمن والحماية، بما في ذلك الأمن الرقمي؛
- المناصرة الدولية من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين لخطر داهم؛
- برنامج "الراحة والهدوء"، بما في ذلك منحة فرونت لاين ديفنדרز؛
- فرص التواصل والتبادل فيما بين المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنها خلال ملتقى دبلن المنعقد مرة كل عامين؛
- جائزة فرونت لاين ديفنדרز السنوية للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر؛
- خط طوارئ هاتفي على مدار الساعة للمدافعين عن حقوق الإنسان، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية؛
- النقل المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان في حالات الطوارئ؛

تعزز فرونت لاين ديفنדרز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال دعمها لعمل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والآليات الدولية والإقليمية الأخرى. فرونت لاين ديفنדרز تشجع على احترام إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان. لفرونت لاين ديفنדרز مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ووضع شراكة مع مجلس أوروبا، وصفة مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتلقت فرونت لاين ديفنדרز جائزة الملك بودوان الدولية للتنمية لعام 2007.

صورة الغلاف: كينيتا بلاسيد - المدافعة عن حقوق الإنسان من سانت لوسيا، ماري لولر - المديرية التنفيذية لفرونت لاين ديفنדרز، ديان ماري رودريغيز زامبرانو - المدافعة عن حقوق الإنسان من الأكوادور في ملتقى دبلن لعام 2015 للمدافعين عن حقوق الإنسان



الأعضاء



دنيس أوبراين، هو رئيس مجموعة ديجيسيل. وهو أحد رجال الأعمال الرائدة في أيرلندا مع استثمارات واسعة في عدة قطاعات. انتُخب السيد أوبراين كرئيس أعمال عام 1998 في أيرلندا في الترشح الافتتاحي لمسابقة عالمية نظمت برعاية إرنست أند يونغ. السيد أوبراين هو أيضا مدير لعدد من الشركات الخاصة التي تحمل بعض من مصالحه التجارية الأخرى بما في ذلك لا كينتا دو لاغو إس آيه، ومجموعة كومينونيكورب المحدودة. في عام 2000 أنشأ مؤسسة إيريس أوبراين لمساعدة المجتمعات المحرومة في أيرلندا والعالم. وهو مؤسس مشارك لفرونت لاين ديفنדרز.



كيران مولفي، هو الرئيس التنفيذي للجنة علاقات العمل الأيرلندي، واستشاري مع منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي.



نولين بلاكويل، هي مديرة سابقة لمراكز المشورة القانونية الجانية (فلاك)، والرئيسة التنفيذية الجديدة لمركز دبلن لأزمات الاغتصاب. وهي تشغل منصب نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH).



ديفيد سايكس، يعمل كمستشار استثمار في أيرلندا كابيتال المحدودة، وشغل في السابق مناصب في القطاع المصرفي وتجارة الأسهم والتي تضمنت بنك ترينيتي المحدود و دولمن للوساطة المالية المحدودة.



جيم كونولي، هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة الطباعة والعرض، واحدة من أكبر شركات الطباعة في أيرلندا. كما يمتلك أيضا عدداً آخر من المؤسسات الإعلامية في أيرلندا وأوروبا الشرقية.



ماريا مولكي، هي الرئيسة التنفيذية لمؤسسة أوبراين إيريس ورئيسة الأعمال الخيرية لمجموعة ديجيسيل التي مقرها في أيرلندا. عملت مع "المحتاجون" (People in Need) في الفترة من 1998 إلى 2000. وكانت مسؤولة عن تنظيم Telethons RTE، والتي جمعت 28 مليون يورو. وكانت مديرة جمع التبرعات لألعاب الأولمبياد العالمية الخاصة عام 2003.



ماري جين إن، ريبال، هي عضو مؤسس ومنسقة سابقة في التحالف الدولي لمدافعات حقوق الإنسان. وهي محامية ساعدت في إنشاء شبكة "مجموعات القانون البديل" في الفلبين. وهي مناصرة قديمة لحقوق المرأة كونها عملت مع حقوق المرأة ومنظمات حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ والعالم، وعملت كمندوبة إقليمية لمندوب آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية.



أرنولد تسونغا، هو مدير أفريقيا التابع للجنة الدولية للحقوقيين. والأمين التنفيذي السابق لجمعية القانون في زيمبابوي، والمدير التنفيذي لمنظمة محامي زيمبابوي لحقوق الإنسان. وكان فائزاً بالشراكة لجائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2006.

المجلس الاستشاري



ميشيل فورست، هو مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والأمين العام للجنة الوطنية الاستشارية الفرنسية لحقوق الإنسان. وهو عضو مجلس إدارة سابق في فرونت لاين ديفنדרز. وكان خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي من عام 2008 إلى عام 2013. وكان أمين عام قمة باريس للمدافعين عن حقوق الإنسان ومدير القسم الفرنسي بمنظمة العفو الدولية.



هينا جيلاني، هي محامية معروفة دولياً بمناصرة مدافعي حقوق الإنسان. وكانت الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان من عام 2000 إلى عام 2008. وقد ساهمت بمعينة شقيقتها أسماء جهانغير في تأسيس أول مكتب قانوني نسوي في باكستان، وهي أيضا من أسسوا اللجنة الباكستانية لحقوق الإنسان. وهي أيضا عضو في "الحكماء".



ماينا كباي، هو مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ومحام تدرب في جامعتي نيروبي وهارفارد. قضى العشرين عاماً الأخيرة داغياً لحقوق الإنسان والإصلاح الدستوري في كينيا - كمؤسس ومدير تنفيذي للمنظمة غير الحكومية "لجنة كينيا لحقوق الإنسان"، ثم بعد ذلك رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا (2003-2008).



جيمس إل. كافالارو، هو المدير المؤسس للعيادة الدولية لحقوق الإنسان وحل النزاعات في كلية ستانفورد للقانون، حيث يعمل هناك أيضا أستاذاً في القانون. قبل انضمامه إلى جامعة ستانفورد، أمضى تسع سنوات في هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، حيث شغل أيضا منصب المدير التنفيذي لبرنامج حقوق الإنسان. في يونيو/حزيران 2013، انتُخب عضواً في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR).



مريم البهي، هي الرئيسة والمديرة التنفيذية لمؤسسة مجتمع كونيتيكت الشرقية. لأكثر من 25 عاماً، عملت في مناصب ريادية في المجتمع الدولي لحقوق الإنسان كداية ومدرسة ومانحة. وكانت قبل ذلك مديرة للبرنامج الدولي للمرأة في مؤسسات المجتمع المفتوح.

مقدمة

ملتقى دبلن الذي أنشئ في عام 2002، والذي تقيمه فرونت لاين ديفنדרز مرة كل عامين، يضم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الأخطار، لتبادل الخبرات والتعلم من بعضهم البعض، واكتساب مهارات جديدة والتفاعل مع صناعات القرار من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية. ويتمثل الهدف العام من هذا الحدث في خلق مساحة آمنة بحيث تعطي لأصوات المدافعين عن حقوق الإنسان مركزية، يمكن من خلالها أن تُسمع آراؤهم ويستفيد زملاؤهم من نضالاتهم واستراتيجياتهم ويكون ذلك دعماً لعمل فرونت لاين ديفنדרز.

في كل مرة يُعقد فيها ملتقى دبلن يكون حدثاً فريداً من نوعه، ومدعوماً من الإيرادات الجبارة للحاضرين من المدافعين عن حقوق الإنسان، ولم يكن ملتقى دبلن لعام 2015 استثناءً. فقد انضم إلينا في دبلن 111 مدافعاً عن حقوق الإنسان من 98 دولة مختلفة. 111 مدافعاً يرفضون قبول الظلم ويصرون على أن حقوق الإنسان غير قابلة للمساومة. 111 مدافعاً يسعون بصلاية لنيل حقوق الإنسان مجسدين الأمل والبطولة. إنها هذه الروح التي وصفها الشاعر الأيرلندي الشمالي، ديريك ماهون، في صورة رائعة جدا من خلال هذه الكلمات:

«كيف لا أكون سعيداً
لأتأمل الغيوم وهي تزول من خلف النافذة،
وينعكس المدّ العالي في السقف؟
سيكون الموت هناك؛
سيكون الموت هناك،
ولكن لا حاجة للدخول إلى هناك.
تندفق القصائد لإرادياً من يدي،
مصدرها الخفي هو قلب ساهر
الشمس تشرق برغم كل شيء،
والمدن البعيدة جميلة ومشرقة
وأنا أستلقي هنا في وسط ثورة من إشعاع الشمس،
أشاهد انهزام النهار وتبدد الغيوم.
كل شيء سيكون على ما يرام».

مساعي فرونت لاين ديفنדרز للاستجابة لأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر – المتقلبة باستمرار على الأرض، ومع كل مرة نقيم فيها ملتقى دبلن، نسعى جاهدين لضمان أن يتناول جدول الأعمال وكذلك المناقشات القضايا والتحديات المتجددة. في تقرير عام 2015 هذا، على سبيل المثال، سوف تطالعون على الاستنتاجات والدروس المستفادة من حلقة نقاش بعنوان "أقصى الفشل – القتل المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان"، التي جاءت رداً على الحالات المتزايدة من قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والإفلات من العقاب عن هذه الحالات. وبالمثل، حلقة نقاش أخرى بعنوان "الإلنفاف والمرونة والتكيف – مواصلة العمل برغم التشريعات المقيدة" تمت إضافتها إلى جدول الأعمال هذا العام بهدف توسيع نطاق التعلم والاستفادة من أوجه القصور التي برزت خلال حلقة نقاش عام 2013 التي كانت بعنوان "حماية وتوسيع بيئة موالية للمدافعين عن حقوق الإنسان".

في حين قد لا تكون العدالة والحرية وحقوق الإنسان سهلة المنال، خاصة مع استمرار الأنظمة الاستبدادية في تسخير جهود وموارد هائلة لإسكات وتقييد وتشويه سمعة المجتمع المدني المستقل، يقف هؤلاء المدافعين الـ 111 الشجعان وزملاؤهم صامدين في التزامهم بالنضال والدفاع عن حقوق الآخرين، مؤكدين بأن هذه الأهداف لا يمكن تجاهلها إلى الأبد. إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الأعزاء الذين حضروا ملتقى دبلن لعام 2015، وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في جميع أنحاء العالم، إننا نشكركم على مواصلة المثابرة والتصميم بشغف وشفقة لرفع الضيم والأذى عن مجتمعاتكم. أنتم مصدر إلهام لنا في فرونت لاين ديفنדרز – بل إنكم سبب وجودنا.

ماري لولر
المديرة التنفيذية
فرونت لاين ديفنדרز



نتعرض للهجوم لأننا على الطريق الصحيح. سواصل حلمنا
ونتحدث معاً كبشر عبر الأيديولوجيات والأديان.
مدافع حقوق الإنسان من العراق

لن أرهب السجن أو الإعدام أو التهديد – سأستمر في طريقي، وفي
رحلتي.
مدافع عن حقوق الإنسان اغتالته داعش

إنني أتكلم لأولئك الذين لا يستطيعون الكلام، وأكتب لأولئك الذين لا
يستطيعون الكتابة.
مدافع عن حقوق الإنسان من أوغندا

المقدمة

انعقد ملتقى دبلن الثامن في "قلعة دبلن" في الفترة ما بين 4-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، ضم 111 مدافعاً عن حقوق الإنسان من 98 بلداً لتبادل ومناقشة تجاربهم واهتماماتهم.

تحدث في اللقاء كل من ماري لولر - المديرة التنفيذية بفرون لاي ديغندرز، و السيد النائب شان شيرلوك - وزير الدولة لشؤون التنمية والترويج التجاري والتعاون الشمالي-الجنوبي، و زيد بن رعد الحسين - مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، و ميشيل فورست - مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، و ستافروس لامبرينيديس - الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان. كما شارك عدد من المنظمات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات والمنظمات المانحة. كما في الملتقيات السابقة، ناقش المشاركون قضاياهم مع المتحدثين الرئيسيين وثلاثة أعضاء من اللجان المعنية حول قتل المدافعين عن حقوق الإنسان، واستراتيجيات معالجة الأخطار الجسدية المدفوعة عن حقوق الإنسان، وكيفية استمرار المدافعين عن حقوق الإنسان في عملهم رغم التشريعات المقيدة. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع المشاركون في ست مجموعات بست لغات خلال فترة بعد ظهر اليوم الأول والثاني، لمناقشة التحديات التي يواجهونها في المناطق المختلفة، وكيفية إدارتها أو حلها. في الملتقى، تحدث العديد من المدافعين عن تجاربهم. وفي نهاية اليوم الثاني والثالث تم تخصيص جلستين كاملتين للإستماع إلى شهاداتهم.

في مساء اليوم الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني، عقدت فعالية جانبية مفتوحة اختيارية من قبل "شبكة المساواة للمثليين والمثليات" و "المجلس الوطني للمرأة في أيرلندا" نوقش خلالها كيفية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان لتحقيق حقوق المثليين والنساء. الفعالية الجانبية الثالثة كانت باستضافته تويتر، حيث بُحث خلالها كيفية استخدام المدافعين عن حقوق الإنسان لتويتر في مجال عملهم، وأيضاً كيف يمكن أن يُستخدم تويتر لمضايقة ومراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان. وأختتم الملتقى بعشاء أخير في معمل جيمسون القديم للتقطير في دبلن.

أهداف ملتقى دبلن الثامن

- تحليل وفصح ممارسات قمع المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز العمل على الصعيد الدولي.
- إعطاء الأولوية لتبادل الخبرات بحيث يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من التعلّم من بعضهم البعض، والمناقشة معاً للوصول إلى الدروس الاستراتيجية التي يمكن استخلاصها لمنع المخاطر والتقليل منها.
- إتاحة الفرصة ليقدم المشاركون تجاربهم وتوصياتهم العملية في مجالات محددة والتفكير المؤثر على المستوى الدولي.

أهم القضايا

الكلمات الرئيسية والموائد المستديرة وحلقات النقاش الجماعية ركزت على العديد من القضايا الهامة، التي كان أولها تناول تشريعات جميع قارات العالم والممارسات الحكومية التي تهدف إلى كبح وتقييد أنشطة المجتمع المدني. ومنها اجتياز المنظمات لاختبارات حتى يتم تسجيلها، أو منعها من تلقي الأموال من الخارج، أو منعها من ممارسة الضغط "السياسي"، أو تعريضها للتحقيقات الإدارية والمراقبة الإلكترونية. وتزايدت ممارسات التضييق على مساحة المجتمع المدني أيضاً عن طريق: تكثيف المضايقات والترهيب والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان - والتي تجلت وحشيتها من خلال عدد من المدافعين الذين قتلوا بسبب العمل الذي يقومون به.

في أنحاء كثيرة من العالم، هناك صلة وثيقة بين القتل والترهيب وبين الصراعات على الموارد الاقتصادية والأراضي، والنضال من أجل حماية البيئة والمشاعات العامة من التعدين والمشاريع الكبيرة الأخرى، والاحتجاجات ضد الفساد العام والخاص. ويطغى على كل ذلك الاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة في قمع أنشطة حقوق الإنسان؛ كاستخدام المراقبة الإلكترونية لرصد وغزو الخصوصية، واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية في المضايقة والتخويف. هذه الاتجاهات ليس في حد ذاتها جديد. ولكنها تخلق في مجموعها بيئة مهددة ومقيدة للمدافعين عن حقوق الإنسان، لمقاومة ما يحتاجونه لتطوير التقنيات الحديثة المواكبة.

وكما كشفت المناقشات العامة مع المتحدثين الرئيسيين، فإن الحكومات الديمقراطية وهيئات حقوق الإنسان الإقليمية التي تدعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان هي أيضاً ليست مهيئة للتحديات المذكورة أعلاه. في العديد من الدول، السياسات والمصالح الاقتصادية تتعارض مع التزام الدول الديمقراطية لحقوق الإنسان، في حين أن المنظمات الدولية فشلت في تحديث أساليبها كما ينبغي وتعمل ببطء شديد. وقد أكد العديد من المتحدثين أنه من ضرورات حماية حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان هو وضع منهاج جديد وخطأق، والعمل بشكل وثيق في أشكال جديدة من التحالفات. يتناول هذا التقرير المناقشات المختلفة التي جرت خلال الأيام الثلاثة للملتقى ويلخص المقترحات التي طُرحت لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من التهديدات التي يواجهونها، وزيادة مساحة عملهم وتعزيز حقوق الإنسان للجميع.

إذا تصافحنا سنصبح أقوى بما فيه الكفاية لبناء عالم إنساني. مدافع عن حقوق الإنسان من إيران

منذ زمن طويل لم أر أناساً كُتّر يتبادلون الإبتسامات هكذا. أشعر بإني جزء من مجتمع واحد. مدافع عن حقوق الإنسان من الاتحاد الروسي

تم اعتقالني وتعذيبني. وسألوني الشرطة: "هل أنت السيد المسيح لكي تعتقد بإمكانية إنقاذك لجميع سكان الأحياء الفقيرة؟" أصبت بجروح خطيرة جداً، وقضيت تلك الليلة وأنا أتساءل مع نفسي إذا كنت فعلاً مستعداً للإستمرار في هذا العمل. ولكن في صباح اليوم التالي حيث كانت المحكمة مكتظة بزملائنا وهم يرتدون القمصان الحمراء... وكانت هناك مظاهرات في الشارع، حصلت على جوابٍ لسؤالي. مدافع عن حقوق الإنسان من جنوب أفريقيا

هناك شك في استمرار أساليب العمل القديمة ضمن بيئة تتكيف فيها الحكومات مع الضغوط القديمة وتصبح لديها مناعة. [...] ومن المهم أن نجد أساليب عمل جديدة. مدافع عن حقوق الإنسان من بنغلاديش

تقوم دولة ما بخطوة فتتبعها دولة أخرى بخطوة أخرى إذا لم نفعل شيئاً. فقد اعتمد قرابة ربع دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشريعات مقيدة للغاية. الصامتون هم ليسوا المتواجدين في هذه الغرفة، وإنما الصمت المطبق هو من جانب العواصم - في منظمة الدول الأمريكية، ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. متحدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

ما قدمه كل من ماري لولر -المديرة التنفيذية لفرونت لاين ديفنדרز، و شان شيرلوك -وزير الدولة لشؤون التنمية والترويج التجاري والتعاون الشمالي-الجنوبي، و زيد بن رعد الحسين -مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

في كلمتها الافتتاحية، أكدت ماري لولر للمدافعين عن حقوق الإنسان بقولها لهم: "لقد استهدفتكم لكونكم مؤثرين". فالحكومات الاستبدادية "تستثمر جهوداً وموارد ضخمة لإسكات وتقييد وإغلاق وتشويه سمعة المجتمع المدني المستقل - وخاصة المنتقدين منهم لسياسات الحكومة".

وقالت بيان على الحكومات الديمقراطية أن تستجيب عملياً من خلال توسيع مساحة المدافعين عن حقوق الإنسان. "هناك العديد من الشجعان الذين يعملون بشرعية وسلمية من أجل حقوق مجتمعاتهم وهم مستهدفون لأنهم يكافحون من أجل إعلاء مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهم ضحايا للسلطات الفاسدة المستبدة، وعنف الجماعات المسلحة، وجشع الصناعات الاستخراجية والتعدين غير المشروع، وقوة ونفوذ الشركات التجارية الكبرى". وكثيراً ما "تنظر تلك الحكومات التي تدعي الديمقراطية إلى حقوق الإنسان كأمر مرغوب فيه ولكنه شيء إضافي غير مهم، بل خاضع للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية. وهي مصالح لم يتوانوا عن تجاوز أي خط أحمر من أجل حمايتها".

وسلّطت ماري لولر الضوء على فشل المجتمع الدولي في تقديم الدعم المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاكمون ظلماً بفترات سجن طويلة الأمد، وأبدت أسفها لحقيقة قائمة، وهي أنه بعد مضي فترة من الوقت "فقط أحباؤهم هم الذين يظلون يعملون بانتظام لمحاولة تأمين الإفراج عنهم"، وأشارت في ذلك إلى أسماء: عبد الهادي الخواجة (البحرين - سجن مؤبد)، و اتينا دايمي (إيران - 14 عاماً)، و ديفيد رابيلو كريسيو (كولومبيا - 18 عاماً)، و عظيمجان عسكروف (قيرغيزستان - سجن مؤبد)، و داويت إسحاق (إريتريا - محتجز دون تهمة منذ 2001).

قُتل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب عملهم. في الأشهر العشرة الأولى من عام 2015. وذكرت ماري لولر أن فرونت لاين ديفنדרز سجلت مقتل 115 مدافعاً عن حقوق الإنسان في 23 بلداً¹، وذكرت عن مقتل تشاي بونثونجيك (تايلند)، و سبين محمود (باكستان)، و فرانسيسلا منديز (السلفادور)، و اميريتو سماركو، و ديونيل كامبوس، و بيلو سينزو (الغلبين) "ومن المؤسف، أنه إذا قُتل مدافع عن حقوق الإنسان فإنه سرعان ما يُنسى. فكم مرة سمعتم أسماء المقتولين بعد وفاتهم، وفي كم حالة تم تقديم الجناة إلى العدالة؟".

وأعلنت عن أمل فرونت لاين ديفنדרز في العمل مع منظمات أخرى لإنشاء نصب تذكاري عالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين قتلوا منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 1998. وقالت إن النصب التذكاري يجب أن يكون أكثر من مجرد قائمة من الأسماء؛ يجب أن يحتفي بحياتهم وعملهم وأن يمثل شيئاً ملموساً يمكن لأسرهم وزملائهم الإسهام فيه.

بإنشاء نصب تذكاري عالمي، سنقدم شهادة جماعية قوية لتضحيات الذين فقدناهم ولائحة اتهام دائمة ضد الحالة السائدة من الإفلات من العقاب.

وحيا السيد شان شيرلوك -وزير الدولة لشؤون التنمية والترويج التجاري والتعاون الشمالي-الجنوبي، المدافعين عن حقوق الإنسان وعمل فرونت لاين ديفنדרز. وشدد في كلمته على أنه "لا يمكن النظر إلى الانتقاد كجريمة"¹.

إننا نسمع الحكومات وهي تصر على ضرورة أن يكون المدافعون مسؤولين وأن يخضعوا للمساءلة، ذلك عندما يبررون القمع والتقييد ضدّهم. وفي قيامهم بذلك، لا يتذكرون أحد أهم المبادئ الأساسية للديمقراطية؛ وهي أن الدولة هي مسؤولة عن مواطنيها وأن المسؤولية الأساسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الدولة.

وإضافة مساهمات أيرلندا في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أكد الوزير على قرارين ساعدت بهما أيرلندا في الصياغة والتفاوض في عامي 2013 و 2014. وهذان "يؤكدان على أهمية مساهمة المجتمع المدني في العديد من جوانب حياتنا، داعياً الدول إلى إنشاء بيئة آمنة ومواتية، وصيانتها قانوناً وممارسة، بحيث يمكن للمجتمع المدني أن يعمل على نحو فعال". وكان مجلس حقوق الإنسان قد طلب في وقت لاحق من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة إعداد توصيات في عام 2016 لإنشاء بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني.

وأكد السيد شيرلوك التزام أيرلندا بالمدافعين عن حقوق الإنسان. "كلنا مدنيون لشجاعتكم وقناعتكم. وإنه لمن غير المقبول أن تتعرضوا لمخاطر ومجازفات شخصية جسيمة بسبب ممارستكم للحقوق الأساسية والحريات ولمحاولتكم ضمان حقوق الجميع. وستواصل أيرلندا من خلال صوتنا دعم عملكم وضمنان حمايتكم".

وفي حديثه المتلفز والمباشر عن طريق وصلة فيديو من جنيف، أكد زيد بن رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أيضاً على التهديدات التي تشكلها الجهود الرامية لتضييق مساحة المجتمع المدني.

1. تقرير فرونت لاين ديفنדרز السنوي لعام 2016 (الصادر في يناير 2016)، يذكر أن 156 مدافعاً عن حقوق الإنسان قد قتلوا أو توفوا أثناء احتجاجهم في 25 بلد خلال الأشهر الأحدى عشرة الأولى من عام 2015. هنا: <https://www.frontlinedefenders.org/annual-reports>

القوانين في جميع دول العالم تمنع تلقي الأموال من خارجها؛ وهناك حظر على السفر ومحاولات أخرى لتقييد عمل منظمات المجتمع المدني. ونشهد محاكمات زائفة وحملات تشويه وتدمير للممتلكات وحالات اختفاء وحتى قتل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتدبير لمنع الفضاء الديمقراطي أو الحد منه على شبكة الانترنت والمراقبة الجماعية. ومحاولات لقمع حرية الصحافة - خاصة إذا كانت تحقق فيما يقوم به المسؤولون من انتهاكات حقوق الإنسان وفساد ومخالفات، فهذه خطوات هائلة وقاتلة نحو الورا. وإنهم بذلك يقوّضون أقوى مضادّ للتطرف العنيف - وهو فضاء المجتمع المدني السليم.

ودعا المفوض السامي لأشكال جديدة من التحالف لحماية حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. "وعلى الصعيد العالمي، يعني ذلك الاستمرار في العمل من أجل ائتلاف أوسع وأكثر تنوعاً من الدول والمنظمات لرسم أطر حول مجالات المشاركة العامة وحماية تلك الأطر من تقليصها. نحن بحاجة إلى مواءمة أفضل لأصواتنا وأعمالنا من أجل أن تلقي بثقلها محلياً، وضمان أن القيود والترهيب والانتقام ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني سوف تكبد أضراراً سياسية واقتصادية وتضر بالسمعة". وفي الوقت ذاته، أعرب عن التفاؤل بالقول: "إن الفضاء الديمقراطي لا يتقلص في كل مكان. فكل يوم، وفي كل ركن من أركان العالم، يجتمع الناس وينظّمون معاً العمل بطرق إبداعية للحث على التغيير. علينا أن نفكّش عنهم، وندعم عملهم، ونتبادل هذه التجارب أيضاً".

بعد كلمته، أجاب المفوض السامي على أسئلة الحاضرين؛ حول حقوق الأراضي واستيلاء الشركات على الأراضي، وحماية المثليين، والوضع القانوني ومستقبل الصحراء الغربية، وسجن بيرام ولد أعبيدي في موريتانيا. وانتخاب المملكة العربية (السعودية) لمجلس حقوق الإنسان، وحماية مدافعي حقوق الإنسان المكسيكيين. وحول حقوق الخصوصية.

وفي رد له قال المفوض السامي أن مكتبه في كثير من الحالات يعرف ما ينبغي قوله ولكن ليس هناك من ضمان دائماً بأن الكلمات لها تأثير. ومن المهم تحديداً وضع استراتيجية في الفترة التي يكون فيها المدافعون عن حقوق الإنسان تحت الضغط. وحول الاستيلاء على الأراضي، قال يجب أن تُستنكر الاستثمارات الفاسدة والسلوك المسيء، إلا أن ذلك قد يتطلب الحاجة لحملة واسعة لأن الأصوات المنفردة أو أصوات الأقليات قد لا تنجح. وأشار إلى أن هناك العديد من الأمثلة الجيدة للحملات الموسعة الفعالة، لافتاً انتباه الحاضرين إلى قيمة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مضيفاً إن مكتبه يدرس إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية في بعض الحالات عن طريق الاستئناس بآراء "أصدقاء المحاكم".

وفي رد الفعل ضد حقوق المثليين في أوروبا، أعلن المفوض السامي أن مكتبه يدافع عن جميع الأشخاص المحرومين أو يعانون من التمييز، سواء كانوا من الأشخاص المثليين أو المهاجرين.

وإدراكاً لأهمية قضية الصحراء الغربية، قال المفوض السامي أن مكتبه أرسل بعثتين إلى المنطقة هذا العام للقاء المجتمعات الصحراوية. وفي تأكيد أنه جميع حقوق سكان المناطق يجب أن تكتم، ذكر أنه من الإشكالية أن لا يوجد عنصر حقوق الإنسان لدى مكتب بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO).

بالنسبة للمملكة العربية (السعودية)، أشار المفوض السامي أن الدول، بل مكتبه أيضاً، هم الذين يحددون من سيتراأس مجلس حقوق الإنسان. وأن المفوضية انتقدت عدداً من الممارسات في المملكة العربية (السعودية)، وأدانت أوجه قصورها لليمن. وقال إن مكتبه لا يميز بين البلدان وأن على جميع الحكومات نفس المسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان وإن كانت في الغالب تفضل في التصدي لها. وأضاف أن المكتب يقوم حالياً بمراجعة تغطيته للبلدان لتقييم ما إذا كانت هناك أية ثغرات بحاجة إلى معالجة.

بالنسبة للمكسيك وأمريكا اللاتينية بشكل عام، قال المفوض السامي أن على منظمات المجتمع المدني هناك مجتمعةً أن تقوم بحملاتها مع مكتبه وغيره من الجهات الفاعلة لحماية حقوق الإنسان وتوسيع مساحة المجتمع المدني. وأشار إلى أنه في حين أن الأمم المتحدة تتحدث في مثل هذه القضايا، إلا أن المجتمع الدبلوماسي في بعض الأحيان متكتم على نحو غير ملائم في التعبير عن دعم المدافعين عن حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية التي يدافعون عنها.

ورداً على سؤال حول الخصوصية، أشار المفوض السامي أخيراً إلى أن الاتصالات الحديثة تساعد المدافعين عن حقوق الإنسان ولكن يمكن لها أيضاً أن تعيق عملهم وتسهل قمعهم. وسيكون من المهم أن نرى ما الذي يمكن عمله لتعزيز الرقابة القضائية، ولتنظيم الحرفة في هذا المجال.

العالم معقد. ونحن نبذل قصارى جهدنا لإظهار الضغط الموجود على المدافعين عن حقوق الإنسان وتسليط الضوء على ما يقومون به من عمل. ولكننا سوف ننجح وسوف نحقق أهدافنا العالمية فقط إذا كانت لدى المجتمع المدني مساحة لمساءلة الحكومات عن أي جرائم أو جنح يرتكبها مسؤولوها. إذا كنا نريد لحقوق الإنسان أن تتحقق ولكوكبنا النجاة، يجب أن ندرج مدافعي حقوق الإنسان في أولوية جدول أعمالنا.

ما قدمه كل من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، و الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، و وزارة الشؤون الخارجية النرويجية في جنيف.

لم يرسل لنا القدر تحديات لا
يمكننا التغلب عليها. ونحن
مخبرون دوماً بين أن نكون أهل
كرم أو أهل نذالة.
مدافع عن حقوق الإنسان من
روسيا البيضاء

تقرير ميشيل فورست، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، حول الأشهر الثمانية عشر الأولى من ولايته - والتي نُظمت خلالها سبع مشاورات إقليمية مع أكثر من 500 مدافع من 111 بلداً. وقد قدم تقريره والنتائج إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2015.

ذهلت لعدد المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين لحملات التشويه، والذين هم مهددون ويتم اعتقالهم تعسفاً وتعذيبهم أو قتلهم ... [و] صُدّت للمخاطر التي تواجه جماعات معينة من المدافعين: المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعين عن العمل في مناطق الصراع، والمدافعين عن حقوق الأرض والصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق المثليين وغيرهم.

و وعد بتوسيع حدود ولايته لتحقيق مزيد من التأثير، وأن يكون "صوتا لهموم المدافعين وتطلعاتهم" و "جسراً بين الناشطين ومنتقديهم". ولتحقيق هذه الأهداف قال بأن مكتبه سوف يرد بشكل أسرع على الحالات العاجلة، ويعزز الاتصالات، وينشر التقارير حول القضايا الهامة مثل حقوق الإنسان في مناطق النزاع، ويربط بين الآليات الدولية والوطنية لحماية أكثر عن كثب، وذلك باستخدام زيارات رسمية وغير رسمية ووسائل الإعلام الاجتماعية والموقع الإلكتروني للوكالة. وقال بأن ذلك سيكون أيضاً أمراً بالغ الأهمية "للتشارك مع جميع الأطراف المعنية"، ومنها المدن والشركات والزملاء الدينيين. "إنني على قناعة بضرورة أن نوازن بين فضح الانتهاكات المشينة ضد المدافعين وبين عرض الممارسات السليمة لدعمهم. وأود أن أثبت للحكومات المتشككة أن هناك ممارسات مشجعة وداعمة لتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان" والتي يمكن أن تتكرر فيكون لها تأثير مضاعف. تحقيقاً لهذه الغاية، أعلن المقرر الخاص بأنه سيطلق استطلاعاً عالمياً على الانترنت للتعرف على الممارسات الجيدة "من قبل كافة الجهات الفاعلة: الحكومية، وغير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، والجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والسفارات الأجنبية، وخصوصاً المدافعين أنفسهم". وسوف يغطي الأطر القانونية والسياسية، وبرامج الحماية، والشبكات الوطنية والإقليمية لحماية الأقران، فضلاً عن المخاطر المحددة التي يواجهها مدافعون معينون، بمن فيهم النساء والعاملون في مجال الدفاع عن المثليين والمحامون ومدافعو حقوق الأرض والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد دعا المقرر الخاص جميع المشاركين إلى المساهمة بالأفكار والخبرات، على أن يقوم في مارس/أذار 2016 بإعداد تقرير رسمي بناءً على نتائج هذا الاستطلاع.

سأبقى متفائلاً. وأعتقد أنه لا يزال هناك العديد مما لم يتم استكشافه تماماً أو تجربته. [...] كما أنني متفائل لأنني أرى منظمات المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان أكثر نشاطاً من أي وقت مضى ... دعونا نقضي بعض الوقت لنكون معاً، وتحدث معاً وتبادل معاً حتى نشعر جميعاً بأننا أقوى لمواصلة النضال.

لطالما تم تهديدي واعتقالي لاستخدام القانون في اتهام المسؤولين عن الجرائم الإدارية والفساد. ورغم أن العديد من الدعاوى القضائية التي رفعتها لم تصل إلى النجاح، إلا أنه أدى إلى انخفاض عدد المحامين الذي أودعوا في مراكز الاعتقال المظلمة وتوسعت رقعة العمل في مجال حقوق الإنسان، بسبب استخدامنا للقانون الإداري للطعن في الجرائم والجنح.

مدافع عن حقوق الإنسان من الصين

وأشار ستافروس لامبرينيديس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان خائفون لأن إدانتهم للانتهاكات غالباً ما تستعدي الأقياء وتسلط الضوء على الظلم الاجتماعي (مثل الفساد القضائي والسلوك الإجرامي من قبل الدولة). فهم يهددون البنى الفاسدة للسلطة. "المدافعات عن حقوق الإنسان يدمرن النظام الذكوري، ويغيرون المجتمعات. القضاء المستقل يمنع الانتهاكات الحكومية. والشركات التي تتعرض للمحاسبة تضطر لتغيير ممارساتها التجارية.

ولهذا السبب هناك رد فعل عنيف ضد المجتمع المدني. وقال بأن لمواجهة ذلك: وضع الاتحاد الأوروبي المزيد من الموارد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. "نحن نعمل أكثر وننفق أكثر، ونشطون أكثر دبلوماسياً، وننسق بشكل أفضل". حالياً يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل أكثر للقضايا في المحاكم؛ فبدعم أسر المدافعين عن حقوق الإنسان الأكثر عرضة للاضطهاد، ويرفع من الميزانية المخصصة لبرامج المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. كما يجري نحو 40 حواراً في شأن حقوق الإنسان وأكثر هذه تشمل ورش عمل تحضيرية للمنظمات غير الحكومية لمنحها الاعتراف. كذلك في الأمم المتحدة، أضحيت الدبلوماسية السياسية تنوب بوضوح عن المجتمع المدني أكثر فأكثر: مجموعة من المبادرات دعمت حرية التعبير وتكوين الجمعيات وسعت لتوسيع فضاء المجتمع المدني.

ودائماً ما يتمثل التحدي في الدفاع عن الحقوق عندما يتم التنازع بشأنها - وليس عندما يكون هناك اتفاق. ولذلك تركز حقوق الإنسان على الأقليات. لم تكن حقوق الإنسان أبداً معركة حول الدين أو الهوية أو الأنظمة السياسية، بل كانت معركة ضمن الأديان والهويات والنظم السياسية.

وجادل السيد لامبرينيديس بـ "أننا بحاجة إلى تغيير الطريقة التي يتم بها وصف المجتمع المدني"، ذلك من أجل مواجهة مزاعم أن

نحن متهمون بأننا عملاء
للأجانب. في حقيقة الأمر نحن
الوطنيون في بلدنا.
مدافع عن حقوق الإنسان من
الاتحاد الروسي

المدافع عن حقوق الإنسان ليس
مجهوداً بطولياً، انها مهام
المواطنين والصحفيين وموظفي
الخدمة المدنية. أما لماذا ندافع
عن حقوق الإنسان؟ لأن الحياة
تتطلب منا أن نفعل ذلك.
مدافع عن حقوق الإنسان من
كوستاريكا

كل سلطة هي نسبية. لا توجد قوة
مطلقة. ونحن كمنظمات حقوق
الإنسان يجب أن نكون قادرين
على إيجاد سبل للقيام بدورنا،
وقول الحقيقة للسلطة.
مدافع عن حقوق الإنسان من
إثيوبيا

منظمات المجتمع المدني هي تخريبية أو غير تمثيلية أو برعاية غربية. وقال بان الربيع العربي لم يحدث لأن الناس تأثروا من
الخارج أو المجتمع المدني. وحقيقة الأمر أن المجتمع المدني عادة ما يكون حليفاً حيوياً للمصلحة العامة وللحكومة نفسها، وغالباً
ما يكون أول رسول لجرائم حقوق الإنسان والفساد والإضرار بالبيئة. الجماعات والأفراد المستقلين الذين يناصرون التسامح
واحترام حقوق الإنسان في كثير من الأحيان أيضاً هم أكثر المنقذين للإرهاب تأثيراً.

علينا أن نعمل معاً، فما تقومون به الآن هو عمل منعزل وغالباً مستكره. تحاول الحكومات عزلكم، فلديكم أعداء. ولكن
لديكم أيضاً أصدقاء أقوياء.

بعد ذلك قام السيد لامبرينديس بالتعليق والرد على ملاحظات وأسئلة الحاضرين.

- لقد فشل المسؤولون في حماية النساء اللاتي يتحدين النظام الذكوري، لأن المسؤولين أنفسهم يحملون قيماً ذكورية.
- من الصعب الاتفاق على رواية مشتركة لحدث ما، لأن هناك اختلاف كلي بين روايتي الدولة والمدافعين عن حقوق
الإنسان. والدول إنما تدعم حقوق الإنسان من أجل مصالحها الاقتصادية.
- ما الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن تقوم به حيال انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب تايلاند؟
- كيف يمكن للاتحاد الأوروبي تخطي عقبة "سيادة الدولة"، لمنع النظم القضائية المحلية الفاسدة من اعتقال المدافعين
عن حقوق الإنسان ظلماً؟
- لماذا لم يأخذ الاتفاق النووي الإيراني في الاعتبار مسألة حقوق الإنسان؟
- هل سيدعم الاتحاد الأوروبي تخصيص يوم عالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان؟

حقوق المرأة مسألة حساسة لأنها تتحدى مواقف عميقة الجذور. وأشار السيد لامبرينديس إلى نهجين كانا فعالين في الحد من
ختان الإناث وهما: كسب دعم الذكور لأن ذلك يفتح الباب للتغيير، وجلب المبادئ والمعايير الدولية في النقاشات لأنها مكنت المرأة.
وكرر بالقول إنه بعد أقرارنا بأن للدول والمدافعين عن حقوق الإنسان توجهان مختلفتان نحن بحاجة إلى إشراك عدد أكبر من
الناس، لأن الكثيرين لا يفهمون ما الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان. حتى في المجتمعات القمعية، هناك لحظات يدرك
الناس خلالها أن القمع لن يجدي نفعاً، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يكون مستعداً لاغتنام تلك اللحظات.

عن التعذيب في جنوب تايلاند، لاحظ السيد لامبرينديس أن خلال فترة استعادة الديمقراطية علق الاتحاد الأوروبي المحادثات
مع تايلاند حول مجموعة واسعة من المواضيع، بما فيها موضوع التعذيب.
وحول إيران، قال أن هذه الاتفاقية بعينها موجهة حصراً لمعالجة الموضوع النووي، ولكن الاتحاد الأوروبي أثار في مناقشاته
وباستمرار أيضاً إلى قضايا حقوق الإنسان.
وحول السيادة، قال السيد لامبرينديس أن هذه المسألة تخص كثيراً من المجالات ولا تقتصر فقط على حقوق الإنسان. والفكرة
الرئيسية هي التشديد على أن سيادة الدول إنما تتعزز إذا كانت تشارك بنشاط في المجتمع الدولي عبر مجالات التجارة والبيئة
وحقوق الإنسان وغيرها.

وأضاف ميشيل فورست ان مكتبه يشارك الاتحاد الأوروبي فيما يصله من حالات المدافعين عن حقوق الإنسان ، وذلك ليتمكن
الاتحاد الأوروبي من إثارة تلك الحالات مع الحكومات المعنية. أما بخصوص السيادة، فقد أشار بأن الدول قد وافقت بالإجماع على
وصاية المقرر الخاص، وأن عليه بالتالي أن يعمل على افتراض أن جميع الدول توافق على عمله.

ختاماً للجلسة، أبلغت سيني هجلده -المستشارة بوزارة الشؤون الخارجية النرويجية- الحاضرين عن القرار السنوي بشأن
المدافعين عن حقوق الإنسان، والذي تم برعاية النرويج تقليدياً. وقد أشارت السيدة هجلده أن خروج النص النهائي كان متوقفاً في
26 نوفمبر/تشرين الثاني. من شأن القرار أن يسلط الضوء على الحق في حرية التعبير والتنظيم وتكوين الجمعيات، وعلى أهمية
حماية فضاء المجتمع المدني. وقد بدأت النرويج مشاورات مع جميع الدول للتوصل إلى اتفاق حول القرار ورحبت بالمدخلات من
المدافعين عن حقوق الإنسان.

أقصى الفشل، القتل المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان. مائدة مستديرة مع دونالد هيرنانديز بالما دي مايوركا (هندوراس)، و تنوير جهان (باكستان)، و زهراء محمد أحمد (الصومال)، و وديع الأسمر (لبنان).

بدأ المتحدثون بنقل صورة عن الوضع في بلدانهم. في هندوراس، نحو 20 شخصا يلقون حتفهم كل يوم. وقد قتل 54 صحفياً و 102 محامياً منذ عام 2003، وقتل 174 من المثليين بين عامي 2009 و 2014، كما قُتل 109 ناشطين في مجال البيئة بين عامي 2000 و 2013.

في باكستان، المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون بشدة للعنف من قبل ملاك الأراضي والجماعات الدينية المتطرفة والمسؤولين والشرطة. وسياسة الحكومة في "مكافحة الإرهاب" قد جعلتهم أكثر عُرضة لذلك. كما أن هناك عدد قليل جداً ممن تتم محاسبتهم من القتل لأنهم مدعومون من قوى متنفذة.

في الصومال، القتل أمر مألوف والمحاكم فاسدة والشرطة لا يتلقون الرواتب. لقد تم قتل العديد من الصحفيين، والنساء تحديداً هن عرضة للخطر. قُتل واغتُصب العديد من النساء النازحات محلياً، على الرغم من أن حقوق المرأة حظيت باهتمام أكبر منذ 2014. قبل الربيع العربي، كان المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط يُقتلون أحياناً، فيما كانت حالات الاختفاء والتعذيب أكثر حدوثاً. أما الآن، فالجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ببساطة تقدم على قتل المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا وتركيا والعراق فضلاً عن مضايقتهم بطرق أخرى. هناك تساهل من قبل الدول المعنية حيال جرائم القتل ولكن ليس من قبل الرأي العام. ول سوء الحظ، فإن للرأي العام تأثير صغير في الوضع الإقليمي الحالي المعقد جداً. وذكر المتحدثون عدداً من الاستجابات للتهديدات التي يواجهونها. إحدى المشاكل في هندوراس هي أن الناس تعودوا على العنف، فضلاً عن أنهم مغلوبون على أمرهم أمامه.

نحن نعتقد أننا بحاجة لأن نذهب إلى المجتمعات لنشرح لها عن حقوقها والكيفية التي يمكن لهم أن يعترضوا بها. إلا أن ذلك يتسبب بمخاطر جديدة لأن أصحاب النفوذ يهاجمون الناس عندما يقررون المقاومة. وعندما يحصل ذلك، نقوم نحن بفضح الهجمات، ومساعدة الناس في رفع دعاوى قضائية، وأيضاً نقوم "بفضح" الأشخاص المسؤولين دولياً.

في باكستان، بعد دراسة لمنظمات المجتمع المدني، اكتشفت اللجنة الديمقراطية للتنمية البشرية أن عدداً قليلاً جداً منها يعرف كيفية إدارة المخاطر التي يتعرضون لها. فقامت بتدريب أكثر من ألف مدافع عن حقوق الإنسان. وبعد معرفة أن الثقة كانت أيضاً مشكلة هناك، نظمت اللجنة تجمعا للمنظمات لمناقشة التعاون وزيادة الأمن، وإنشاء نظام للإنذار المبكر ينبه المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بالتهديدات.

العمل في الصومال محدود بسبب الفساد القضائي وانعدام الأمن العام، وهي حالة مستمرة برغم وجود الأمم المتحدة والقوات الدولية. ومهم جداً زيادة المساءلة للمسؤولين والوصول إلى العدالة الحقيقية. موسعا ومسهباً في هذه النقطة، قال وديع الأسمر إن إنهاء الإفلات من العقاب وملاحقة القتل هو المفتاح لإنهاء أعمال القتل والعنف في الشرق الأوسط.

لا يقتل المدافعون عن حقوق الإنسان اعتباطياً ولكنهم يُقتلون بهدف منعهم من التقديم بشهادة أو التحقيق في جرائم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الذين يقتلون يقتلون من العقاب كما هي حالة سائدة لدى الحكومات. فحماية المدافعين عن حقوق الإنسان هي مجرد تأجيل لاغتيالهم. نحن بحاجة إلى خلق ظروف تجعل المسؤولين يدفعون ثمناً باهظاً جداً. يجب التحقيق في كل عملية قتل ومقاضاة كل جاني. ويجب أن تصبح كلفة ترك مدافعي حقوق الإنسان في حالهم أقل من ثمن قتلهم.

أثناء المناقشة قدم المشاركون مجموعة من الاقتراحات.

- يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بفعالية أكبر لمعاقبة الطغاة. فإصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس السوداني عمر البشير وبعد ذلك السماح له بالاستمرار في منصبه عزز حالة الإفلات من العقاب لدى القادة الآخرين.
- علينا أن نفضح ونحرج المتجاوزين المعروفين، وذلك من خلال تنظيم احتجاجات خارج فنادقهم عندما يسافرون. (مدافع عن حقوق الإنسان من سوازيلاند).
- لقد قُتل العديد من الصحفيين بهدف منع خروج المعلومات. ولمواجهة هذا القمع من المهم أن نقوم بنشر قصصهم تلك، لأن الأماكن التي نشرت فيها هذه القصص انخفضت فيها حالات القتل. فقتل الرسول لا ينبغي أن يطمس الحقيقة أبداً. (مدافع عن حقوق الإنسان من غواتيمالا).
- تشريعات مكافحة الإرهاب غالباً ما تزيد من انتهاك الحقوق سوءاً، فعلينا أن نحلل هذا الأمر.
- قام البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى بتمويل إصلاحات قضائية ضاعفت بشكل غير مسؤول عدد المحاكم في منغوليا، مما خلق نظاماً مختلاً من الناحية الوظيفية.

إذا كنتم تخشون أن تُظهروا وجوهكم، فنحن موجودون لإظهار وجوهنا لمساعدتكم في الدفاع عن أنفسكم.

مدافع عن حقوق الإنسان من غواتيمالا

كل يوم أفكر بأنه قد يكون آخر يوم لي.

مدافع عن حقوق الإنسان من بنغلاديش

في كثير من الحالات، استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات هيئت الظروف لحصول انتهاكات. (مدافع عن حقوق الإنسان من الأرجنتين).

على المجتمع الدولي أن ينشط أكثر في الأماكن التي يفلت فيها القتلة من العقاب ومحاکمها ليست مستقلة. لنعطي عائلات المقتولين فرصة للتحدث. لنمنع المسؤولين من السفر، لنصدر مذكرات توقيف. (مدافع عن حقوق الإنسان من المغرب).

كانت مهمتي الدفاع عن السجناء السياسيين في محكمة مكافحة الإرهاب. هناك أكثر من 150,000 سجين في سوريا و 50,000 لقوا حتفهم تحت التعذيب. الوضع في السجن يفوق الوصف. في سجن إدلب، قتل حراس السجن جميع السجناء قبل انسحابهم. [...] لقد شهدنا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولكن شيئاً لم يحدث. وهذا يقوض بشكل كبير ثقة الشعب السوري في الهيئات الدولية والقانون الدولي. مدافع عن حقوق الإنسان من سوريا

الضحية الأولى للإفلات من العقاب هي الحقيقة. مدافع عن حقوق الإنسان من فنزويلا

التعدين الاستخراجي والمشاريع الاقتصادية

ألمح العديد من المشاركين لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالصناعات الاستخراجية والمشاريع البنيوية الرئيسية. فانتقدوا النموذج الذي تمثله هذه المشاريع، وما خلقتها من تجاوزات وفساد، وما تسببت به من أضرار اجتماعية وبيئية، والمعايير المزدوجة للدول التي تدعو لحقوق الإنسان وتروج لهذه الاستثمارات. وفقاً لمجموعة العمل الناطقة بالفرنسية: "المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون للخطر بالذات عندما يدافعون عن مصالح المجتمعات المحلية ضد المصالح الاقتصادية للشركات التي تستغل الموارد الأولية. وفي مثل هذه الحالات، يضطر المدافعون عن حقوق الإنسان ليس للتعامل مع الحكومات الفاسدة التي تريد حماية مصادر دخلها وحسب، بل حتى مع فئات في المجتمع تقوم بحملات ضد المدافعين ولمصلحة الشركات، مثل الزعماء الدينيين".

الأمازون هي منطقة محكومة بالتدمير بسبب المشاريع الرئيسية التي تدعمها الحكومة البرازيلية والشركات الأجنبية الكبرى. وقد قُتل العديد من السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم دفاعاً عن البيئة وعن أراضيهم. وكل من ناضل منهم تعرض للسخرية والافتراء والسجن [...] وبرغم شعورنا بغياب الأمان وانعدام الحماية، فإننا لازلنا نواصل الكفاح. فلن يستطيعوا إسكاتنا.
مدافع عن حقوق الإنسان من البرازيل

في منطقة المسكيتو، نناضل من أجل الاعتراف بنا ومن أجل أراضينا [...] يأتي المستوطنون إلينا، ويدمرون بيئتنا ومجتمعنا، ويستثمرون في مشاريع اقتصادية كبيرة. وقد تم تجاهل شكاوانا عموماً حتى أصبحت مستويات الصراع الآن تندر بالخطر. منذ 2014 شن المستوطنون 60 هجمة مسلحة على الأقل. وقتل عدة أشخاص وشردت بعض المجتمعات وهي تحتاج إلى الحماية. [...] وسلطات نيكاراغوا لا تسعى لحمايةنا.
مدافع عن حقوق الإنسان من نيكاراغوا

الاستثمارات في كثير من الأحيان تؤدي إلى أعمال انتقامية ضد شعبنا الأشد فقراً. ترتكب الشرطة جرائم القتل والجنايات والفساد - هناك حجم هائل من التهريب. وعلى الرغم من أن الفقر هو القاسم المشترك في كل هذه الحالات، إلا أن الكثير من الناس ينظرون إلى الفقراء بأنهم يشكلون تهديداً لرفاهيتهم.
مدافع عن حقوق الإنسان من الأرجنتين

إننا نعاني من لعنة الأرض. توفد إلينا أكبر شركات العالم بحثاً عن المعادن والثروات لتزويد أكبر أسواق العالم.
مدافع عن حقوق الإنسان من منغوليا

تضع حرب أوزارها، فتبدأ أخرى؛ إنها حربٌ على معادن الدم.
مدافع عن حقوق الإنسان من جمهورية الكونغو الديمقراطية

هناك منجم ضخم في منطقتنا وقد سمّم أنهارنا وبيئتنا. وينص الاتفاق الذي وقعه قادة مجتمعنا مع الشركة على وجوب مراجعة كل بضع سنوات. ومع ذلك، لم تبدأ الحكومة أبداً في المراجعة التي طالبنا بها. نحن بعيدون عن المدينة وإجراء الاتصالات أمر صعب. نحن مضغوطون بسبب عملنا البيئي والمجتمعي. لقد تعرضت للتهديد واضطرت للانتقال مع عائلتي إلى العاصمة.
مدافع عن حقوق الإنسان من بابوا غينيا الجديدة

أنا من "المايا". وكما هو الحال في البلدان الفقيرة الأخرى، بدأنا في فهم النموذج الاقتصادي الاستخراجي. وهو شكل جديد من أشكال الاستعمار والنهب الذي جعل حياتنا صعبة. لم نعد نستطيع مساعدة الناس على حل مشاكلهم لأننا تحولنا إلى مكافحة طوارئ الجرائم والاستغلال والعنف. تقول حكومة غواتيمالا بأننا مجرمون وأننا ضد التنمية. يتلاعب بالنظام القانوني بهدف تجريم نضالنا. [...] المنظمات الدولية متهمه بازدواجية المعايير. رفعنا قضية في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان على أساس أن الحقوق الأساسية للسكان الأصليين يتم التلاعب بها، لكننا لسنا على يقين أو ثقة بأن المحكمة سوف تقضي في صالحنا. قد لا يكون الأمر بتلك الدرجة من العتمة، ولكننا أمام تحديات هذا النموذج الجديد والكاذب من التنمية.
مدافع عن حقوق الإنسان من غواتيمالا

استراتيجيات لمعالجة المخاطر المتعلقة بالجنسانية التي تواجهها مدافعات حقوق الإنسان. مائدة مستديرة مع مرويسا لوبيز كروز (مبادرة أمريكا الوسطى لمدافعات حقوق الإنسان)، نيغها داد (باكستان)، هيلينا كوكولو زغبيليمو (غينيا)، و عزة سليمان (مصر)، و سيليا كريمير (قيرغيزستان).

عندما تتم مهاجمة امرأة، هذه رسالة مفادها أن على جميع النساء المكوث في المنزل. مدافع عن حقوق الإنسان من المكسيك

بدايةً، طُلب من المتحدثات وصف الظروف التي دفعتهن للعمل كمدافعات عن حقوق الإنسان وشجب الاعتداءات على المدافعات في مناطقهن. قالت مرويسا لوبيز كروز بأنها أدركت كم هي المرأة ثانوية في المكسيك عندما أجهضت في سن الخامسة عشرة، ثم بعد ذلك عندما استوعبت حجم العنف الجنسي الذي هو امتداد لعنف الدولة. وقالت هيلينا كوكولو زغبيليمو أنها عانت من ختان الإناث في سن الخامسة عشرة، وبعد ذلك من العديد من أشكال العنف ضد المرأة.

لدينا مقولة، بأننا نحن النساء مثل المياه عندما تجتمع معا تصبح أقوى. مدافعة عن حقوق الإنسان من الأمازون

في الخامسة عشرة استئصل بطري وكان مؤلماً جداً، فاستمر معي النزيف لمدة ثلاثة أيام. ومع سوء الرعاية الصحية حصلت لي مضاعفات. بعد ذلك، كان عليّ أن أمارس الجنس في بيتي بدون لذة: كنت كائنة مستغلة لمتعة رجل. عندما رفضت زوجي، اشتكى إلى والديّ فوقفاً معه ضدي، ولم يكلماني لمدة عامين. وهذا ما دفعني إلى الرغبة في الدفاع عن النساء الأخريات من ختان الإناث ومن تزويجهن في سن الطفولة.

قالت عزة سليمان بأنها وبعد مرحلة طفولة مقبولة أصبحت تعي نوع الجنس بعد مغادرة المنزل. "كان والدي ليبراليا وأنا لم ألبس الحجاب. وعندما خرجت إلى العالم أدركت كيف هي السياسة الذكورية في [مصر] وكما هو المجتمع متعصب". وبدأت أحدث عن حقوق المرأة وحاولت أن أفهم الشريعة بما تعود بالنفع على المرأة. كحام، رافع والد نيغها في القضايا المتعلقة بمضايقة النساء على الإنترنت في باكستان. بعد مقتل ملالة يوسفزاي، تلقت هي بنفسها تهديدات على الإنترنت. إذ قامت الأجهزة الأمنية بإرسال الرسائل لها من قبيل: "إننا على علم بما تقومين به، إنك تلويثين عقول الشباب في باكستان". وهذا ما دفعها لتصبح خبيرة في ضوابط وسائل الإعلام الاجتماعية (مثل تويتر والفيسبوك) الممكن استخدامها لحماية النساء ومضايقتهن على حد سواء. مثل عزة سليمان، كانت طفولة سيليا كرامر ليبرالية. ومع ذلك، أدركت بأن المرأة ليست حرة لإدارة حياتها وأنها ملك لعائلاتها وذلك عندما علمت أن الحكومة ترفض منح تأشيرات الخروج للنساء للدراسة في الخارج بدعوى أنهن قد يتعرضن للاتجار بهن في مجال الجنس.

نحن ننتمي إلى آباتنا وأمهاتنا. نحن ننتمي إلى أزواجنا. نحن ننتمي إلى مجتمعاتنا. لقد حان الوقت لتغيير الإيقاع، ومعرفة من نحن لنمضي بثبات على نهجنا.

ورداً على طلب لوصف ما يواجههن بمزيد من التفاصيل، قالت ماروسيا لوبيز كروز أن هناك مناطق في المكسيك لا يمكن للنساء الخروج فيها لوحدهن إلا ويتعرضن للاعتداء أو حتى التشويه والقتل، وهذه المناطق في تزايد مستمر. وقد زادت الاعتداءات الجسدية، ولكن أيضاً التهديد بالاعتداء الجنسي والجسدي، والتشهير. العنف الأسري مرتفع والنساء اللاتي يدافعن عن النساء من العنف معرضات للخطر، كما يحدث العنف أيضاً حتى بداخل منظمات حقوق الإنسان - موضوع يُحظر الخوض فيه.

إننا بحاجة إلى مراجعة صريحة لما نقوم به ضمن مؤسساتنا، لكي نعرف ما إذا كنا نكرر ممارسة التمييز.

أشارت هيلينا كوكولو زغبيليمو أن من المحرمات في غينيا الحديث عن ختان الإناث، إلا للنساء اللاتي تم ختانهن. ومن تحدثن منهن قد تدفع غرامة مالية أو تُطرد من مجتمعها أو حتى قتلها بالسم. لأن ذلك يعتبر إفشاءً لأسرار مجتمعها. وحتى المجتمعات الأخرى لن تقبل النساء المطرودات. المرأة مرفوضة من قبل المجتمع، ونتيجة لذلك تشعر بأنها مضطرة إلى التزام الصمت والصبر على الزواج البائس. كما أضافت بأن حتى لو وجد هناك قانون ضد ختان الإناث فهو غير مطبق. "النساء اللواتي يقمن بإجراء ختان الإناث منظمات تنظيمية جيداً، لذا يجب كسبهن".

نحتاج إلى فهم ما هو ختان الإناث: إنها وسيلة للتحكم بالنساء. تحتاج المرأة إلى التعليم؛ يجب أن تكون قادرة على التخلص من ختان الإناث.

وقالت عزة سليمان أن النساء في مصر هن مواطنات من الدرجة الثانية في مجتمع غير ديمقراطي. "عندما تحدثنا عن زنا المحارم، قيل لنا أننا نهاجم مصر. عندما تحدثنا عن حقوق المسيحيين في مصر، قيل لنا أننا نعادي الدين والإسلام". بعد رؤية شرطي يقتل امرأة في الشارع، أفادت عزة بشهادتها فتم اعتقالها هي بتهمة إثارة الفوضى. وقالت بأنها وبعد أن تمت تبرئتها ظلت تعاني لتذكرها مشاهدتها مقتل امرأة وخوفها على سلامة ابنها الصغير إذا أُلقي القبض عليها أو اعتقلت ثانية. وأكدت نيغها داد أن كافة أشكال العنف ضد المرأة تتم ترجمتها على شبكة الإنترنت. وأن بعض الحكومات قامت بدفع بانتظام لمن يضطاد المنتقدين على وسائل الإعلام الاجتماعية. ونصحت المشاركات بأن لا يستهينوا بخطر المضايقات على الإنترنت أبداً. على النساء أن لا يصرفن النظر عن هذه التهديدات بل يتخذن خطوات عملية للتعامل معها.

من الصعب علي أن أتق بأي أحد. لا أستطيع أن أتق حتى بأقاربي.
مدافعة عن حقوق الإنسان من باكستان

وبالنسبة للرجال فإنه صعب
أيضا بسبب المعايير الجنسية.
المدافعون الذكور لا يتلقون أجورا
جيدة كذلك. وإذا لا تمرضون لا
يمكنكم الحديث عن الألم أو الشعور
بالكمد. ولكن، على عكس النساء،
تعلمون أنكم تملكون أبدانكم.
مدافعة عن حقوق الإنسان من
قيرغيزستان

- اثناء المناقشة، قدم المشاركون مجموعة متنوعة من التعليقات.
لماذا لا يكثرث النشطاء الذكور في غرب أفريقيا بنضال المرأة؟ لماذا لم تتغير مواقفهم؟
- قضايا المرأة مهمة كأهميتها هي، ولا ينبغي أن تكون معزولة عن قضايا حقوق الإنسان الأخرى، لأن ذلك يجعل المرأة أكثر عرضة للخطر.
 - نحن بحاجة إلى بناء تحالفات. في الإكوادور عملت مجموعتنا المثلية مع مجموعة مثليه نسائية لرفع شكوى، ففرزنا وحصلنا على تعويضات من الحكومة.
 - ختان الإناث مسألة صعبة بسبب العادات المترسخة عميقا. والعلاقة بين الضحايا والنساء اللاتي يقمن بالختان في الغالب سطحية. نحن بحاجة إلى مساعدة المجتمعات المحلية لتتوصل إلى حلول تناسبها.
 - لماذا هناك سُح في القيادات النسائية؟
 - مجموعات المدافعين عن حقوق الإنسان غالبا ما يهيمن عليها الذكور، فأين هي ثمرات تدريب المدافعات عن حقوق الإنسان؟

أنا امرأة متحوّلة جنسياً. عندما
تحولت أصيبت والدتي بصدمة،
طُردت من المنزل، أصبحت بلا
مأوى، عملت في الدعارة. وعندما
عدت إلى البيت، كنت أجد وظائف
ولكن يتم فصلي في أكثر الاوقات
لمظهري الأنثوي. رفعت دعاوى
قضائية ضد التمييز وأسست لعدد
من السوابق القانونية. قمت
بإنشاء مركز طبي للمتحوّلين
جنسيا والآن أدير الاتحاد
الاكوادوري للمثليين. لقد هوجمت
مرات عديدة، وبذلت محاولات
لاغتياي. شهدت أمورا سلبية
رهيبة منذ مراهقتي، لكنني
حولتها إلى إيجابيات.
مدافعة عن حقوق الإنسان من
الإكوادور

الجلسة الخامسة

مبادرات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. مائدة مستديرة مع براين غريفي (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، وروزا سيلورويو (لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان)، وجان-لويس فيل (المفوضية الأوروبية) و ليلي تسييسكاريشيفيلي (المركز الجورجي لتأهيل الضحايا).

لا أحد يقدم لنا هذه الحقوق على طبق من ذهب. علينا أن نقتنصها بأنفسنا.
مدافع عن حقوق الإنسان من تونس

قدم براين غريفي المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون الخاصة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي كانت مستوحاة من إعلان دبلن ونشرت عندما كانت أيرلندا تترأس المنظمة. وتجمع هذه المبادئ التوجيهية المبادئ الأساسية المؤكد عليها في توجيهات المدافعين عن حقوق الإنسان والممارسات الجيدة الأخرى، وتؤكد على أهمية تهيئة بيئة مواتية. وتقوم منظمة الأمن والتعاون بإنتاج أفلام فيديو معلوماتية لدعم الوثيقة، وستقوم بمراقبة تطبيق الدول لها اعتباراً من العام المقبل. وقد أكد السيد غريفي أن الدول الـ 57 المنتسبة لمنظمة الأمن والتعاون متنوعة وقد يُتوقع أن يكون التطبيق متفاوتاً.

إنني أؤيد الرأي الذي أعرب عنه العديد من المتحدثين الآخرين بأننا بحاجة إلى ائتلاف من المنظمات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك الحكومات والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، والمجتمع المدني.

أنتم بحاجة إلى من يقول لكم "لستم لودحكم" وأن يقف بجانبكم.
مدافع عن حقوق الإنسان من مصر

وأوضحت روزا سيلورويو الآليات الأساسية للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان و محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقالت إن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في القارة قد ساءت بدلا من أن تتحسن. تتلقى لجنة البلدان الأمريكية العديد من التقارير حول أعمال العنف والتهديدات بالعنف ضد الأشخاص المثليين وما يتعلق بالنزاعات على الأراضي والتنمية والحقوق الجنسية والإنجابية، وكذلك تقارير عن اعتقالات تعسفية وحالات اختفاء. وذكرت الخطوط العريضة للآليات المختلفة المتاحة (عرائض القضية، والتدابير الوقائية، والمبادرات الإقليمية، والنشرات الصحفية، وجلسات الاستماع الموضوعية، والزيارات، والمقررين)، مع تركيز على التدابير الاحترازية، والتحقيقات الإقليمية، وجلسات الاستماع.

وقال جان-لويس فيل أن الاتحاد الأوروبي ملتزم أكثر بتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الحالات التي يكونوا فيها معرضين للخطر. "الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان" مكنت الاتحاد الأوروبي لدعم المدافعين بشكل أفضل، فيما توفر "خطة عمل الاتحاد الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان" الجديدة مزيداً من الدعم وتشجع على بيئة مواتية للمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، هناك "خطة عمل جنسانية" جديدة تلزم الاتحاد الأوروبي بالعمل على قضايا ختان الإناث، والزواج المبكر، وتمكين المرأة وصوتها السياسي. وتعتبر الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان الآن أكبر برنامج لحماية مدافعي حقوق الإنسان حول العالم. بين عامي 2015 و 2020 ستنفق بين 20 إلى 25 في المئة من ميزانيتها على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (أي ما بين 200 مليون إلى 250 مليون يورو خلال الفترة). وهذا يعني إنفاق معدل 37 مليون يورو سنوياً، مقارنة مع قرابة الـ 20 مليون يورو سنوياً في السنوات الأربع الماضية، مما يدل على التزام الاتحاد الأوروبي بالمدافعين عن حقوق الإنسان. في عام 2015، ستبذل 10 ملايين يورو للدعوات الداخلية في 107 بلدان، و 5 ملايين يورو للدعوات الدولية الخاصة بالمشاريع العالمية. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي أيضاً آلية عالمية إضافية بقيمة 15 مليون يورو لتوفير الموارد اللازمة للحالات الخطيرة جداً. كما أن نظام الاتحاد الأوروبي للمنح الصغيرة قصيرة المدى للطوارئ ذات الصرف المباشر، قد رفعت من تخصيصها للحالات من 100 حالة في البداية إلى أكثر من 220 حالة لعام 2015.

و وجه المشاركون مجموعة من الأسئلة للمتحدثين، وكان العديد منها يدور حول تنظيم الأعمال التجارية وارتباط الاستثمارات التجارية بانتهاكات حقوق الإنسان.

- ماذا يمكن للاتحاد الأوروبي القيام به في أوروبا، التي يتقلص فيها أيضاً الفضاء؟ (مدافع عن حقوق الإنسان من المجر)
- إن التزام الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان في بعض البلدان قيد المساءلة بسبب ما يُنقل حول إرجاع طالبي اللجوء إلى دول مثل السودان وبيع الغاز المسيل للدموع للدول التي تستخدمها في قمع الاحتجاجات.
- على الاتحاد الأوروبي الموافقة على الولاية القضائية العالمية، حتى تجعل من محاكمة كبار منتهكي حقوق الإنسان في المحاكم الأوروبية أمراً ممكناً. (مدافع عن حقوق الإنسان من سوريا)
- ينبغي للجهات المانحة الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي مراقبة استثمارات الشركات الأوروبية الكبيرة التي غالباً ما تكون مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان والضرر البيئي. إن تعاطي أوروبا مع أمر حقوق الإنسان غير متناسق. (مدافع عن حقوق الإنسان من الأرجنتين)
- يجب مراقبة الشركات وضبطها لأنها تنهب بلداننا.
- رفعنا قضايا إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ضد الشركات الحكومية والتعدين في غواتيمالا. وبموجب القانون، يجب أن تتحاور الحكومة مع المجتمع المدني، ولكنها لم تفعل ذلك بل قامت بسجن العديد من قاداتنا. (مدافع عن حقوق الإنسان من غواتيمالا)
- نحن بحاجة إلى آليات حماية أكثر فعالية في أمريكا الجنوبية. وقد تقدمنا بطلب للحماية الوقائية ولكننا لم نسمع شيئاً ولا نشعر بالأمان.

وفي معرض ردها، اعتذرت روزا سيلورويو لحقيقة أن اللجنة لديها تراكم من قضايا الحماية الوقائية.

وأقرت بأن أنشطة التعدين والمشاريع البنيوية الكبيرة هي قضية رئيسية في المنطقة. وإن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

تستعد لدراسة لدراسة التعدين، والتي سوف تتدارس كيفية حماية الموارد الطبيعية وكذلك مسؤوليات الحكومة في هذا المجال. ووافق جان-لويس فيل أن دول الاتحاد الأوروبي لا تظهر التزاماً مماثلاً لحقوق الإنسان. وقال بأن هذا موضوع نقاش داخلي حيوي. ينبغي أن تُثار مخاوف محددة مع وكالة الحقوق الأساسية، التي هي مسؤولة عن مراقبة حقوق الإنسان بداخل الاتحاد الأوروبي.

هل لدى أوروبا سياسة مزدوجة حيال الأعمال التجارية و حقوق الإنسان؟ قال السيد فيل إن على الاتحاد الأوروبي ضغوط من المجتمع المدني الأوروبي لتطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الممارسات التجارية بشكل أقوى. حالياً اعتمد النهج الطوعي، ولكن تمت مناقشة هذه القضية بفاعلية من جانب الحكومات والشركات. قضايا تجانس السياسات تنشأ كل يوم. وقال فيل باعتقاده أنه من الأفضل بكثير أن توجد هناك آليات لسياسة حقوق الإنسان خير من عدم وجودها، حتى لو كانت لأسباب سياسية، فإنه ليس من الممكن دائماً تطبيقها باتساق تام.

إدارة الرفاه

ليلي تسيكاريشفيلي، من المركز الجورجي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، تحدثت خلال المائدة المستديرة حول إدارة رفاه المدافعين عن حقوق الإنسان.

قبل كل شيء نحن نشر، ومعرضون للصدمة والمعاناة بسبب عملنا [...] فعلياً الاعتناء بأنفسنا.

حيث أن موارد البشر الشخصية والعاطفية محدودة، وأن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان مجهد ولا ينتهي، قد يصاب المدافع بالاحباط والغضب، أو يتأثر بمعاناة الضحايا. فإذا لا يصنعوا شيئاً لحماية صحتهم والحفاظ على ثقتهم بأنفسهم، قد يعاتبوا أنفسهم أو يصابوا بالاكتئاب أو الشعور بالمرارة أو النرجسية (متلازمة المنقذين) أو ببساطة قد تخور عزائمهم.

ومن الأهمية بمكان إقامة حدود. والإشراف أمر بالغ الأهمية. ثم أوردت بعض الخطوط الحمراء للإلتفات إليها.

- لا يمكن التحكم بالموظفين
- الموظفون لا يفوضون
- القيادة استبدادية
- صنع القرار يعني المراعاة الدقيقة للمساواة
- لم يتم اتخاذ القرارات
- حجم قضايا الموظفين متفاوت.
- الموظفون يشعرون بعدم التقدير
- الموظفون يبالبون في قدراتهم
- بيئات العمل تتسم بالفوضى والإجهاد
- المواعيد النهائية محددة بنحو غير قابل للتطبيق.
- فرق العمل لا تتواصل فيما بينها
- الموظفون لا يتألفون اجتماعياً ولا يسترخون

أوصت بضرورة وجود لقاء منتظم بين المدافعين عن حقوق الإنسان ضمن بيئة آمنة لمناقشة السياسات وأعباء العمل ومستويات الإجهاد.. الخ

ينبغي على منظماتنا التصرف والظهور بالشكل الذي نريده للعالم. علينا أن نفكر بمدى بعيد. مدافع عن حقوق الإنسان من الولايات المتحدة الأمريكية

أنا أنتمي إلى شبكة المدونين الفيتنامية التي تقوم بحملات في مجال حقوق الإنسان. تعرض العديد من أعضائنا للمضايقات والتغريم ومصادرة جوازات السفر والفصل من الوظائف [...] العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان انهاروا وتخلوا بسبب المضايقات العائلية. معظمنا مستعد لتحمل المعاناة الشخصية ولكن لا يمكنه أن يتحمل رؤية أحبائه وهم يعانون بسبب عمله هو في مجال حقوق الإنسان. مدافع عن حقوق الإنسان من فيتنام

الإلتفاف والمرونة والتكيف: مواصلة العمل برغم التشريعات المقيدة. مائدة مستديرة مع سفيتلانا غانوشكيننا (الاتحاد الروسي)، وعديل الرحمن خان (بنغلاديش)، ومدافعين عن حقوق الإنسان من إثيوبيا وإيران.

لا يمكننا أن نعزل أنفسنا. علينا أن نتعلم كيف نعمل مع الآخرين. مدافع عن حقوق الإنسان من الاتحاد الروسي

وصفت سفيتلانا غانوشكيننا تجربة التصدي للمضايقات الإدارية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي. هناك قانون حديث يصنف المنظمات غير الحكومية التي تتلقى أموالاً من الخارج كعملاء لجهات أجنبية، هذه التسمية بالروسية تعني "أعداء الشعب". وهناك قانون آخر حول "المنظمات غير المرغوب فيها" شملت منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة إلى أن تم تعديله لاحقاً، ولكن لا يزال يشمل منظمة العفو الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية المماثلة.

وكان رد المجتمع المدني هو رفض التسجيل. وقد حوكت المنظمات فدافعت عن قضاياها، وتم تخريماً لأن القضاة يقفون في صف الدولة حتى عندما يكون الجدل منطقياً. وتواصل منظمات المجتمع المدني الروسية المستقلة العمل على تغيير القانون والاستمرار في قبول أموال من الخارج.

سفيتلانا غانوشكيننا تعطي مثالاً على التفكير الإبداعي. وهو عندما تم تهديد إحدى المنظمات بعدم تسجيلها، بادرت إلى إنشاء خمس منظمات شقيقة قانونية مولت عملها وأخذ موظفوها يعملون فيها بالمجان. وأكدت أن القوانين الجديدة تأتي بنتائج عكسية. أنها تدمر البنية التحتية للمؤسسات البرلمانية ووسائل الاعلام الروسية، فضلاً عن استقلال القضاء الذي تعتمد عليه قابلية الدولة الروسية في نهاية المطاف. ولكنها حذرت:

نحن بحاجة للعمل مع البرلمانيين والجهات الرسمية الأخرى؛ علينا تجنب أنفسنا من أن نعتبرها -أو يعتبرونها هم- أعداء للدولة.

وصف عدیل الرحمن خان القمع المتزايد وانقباض أنشطة المجتمع المدني في بنغلاديش. بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، أصبح وباستمرار الوضع صعباً. منعت الدولة المنظمات غير المسجلة من تلقي الأموال في الخارج واحترمت الجهات المانحة الخارجية هذه القرارات. تواجه منظمات المجتمع المدني التشهير الرسمي بضرارة، والعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان السجن -ومن بينهم الكثير من الصحفيين. في نفس منظمة عدیل الرحمن خان، غادر العديد من الموظفين بسبب التهديدات أو بسبب نقص الموارد لدفع رواتبهم. ولكنه سوف يستمر في العمل لبناء بنجلاديش ديمقراطية. في النهاية، كما قال: المجتمع هو الوحيد الذي سيحمي المدافعين عن حقوق الإنسان حقاً ويدفع بقضية حقوق الإنسان إلى الأمام.

إذا كان النظام القضائي وظيفياً، لكان بإمكانك أن تبحث عن الثغرات - ولكن نظامنا هو مختل وغير وظيفي، فلا يمكننا أن نبحث عن الثغرات، ولكن يمكننا ببساطة أن نؤخر القرارات المتخذة ضدنا.

قانون المجتمع المدني الاثيوبي قيد تمويل وتمويل وتشبيك ونشاط مؤسسات المجتمع المدني بشدة، إذ يشترط عليها جباية 90 في المائة من دخلها من مصادر محلية ولا يسمح لها العمل مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية لأي غرض، كما يحظر على المنظمات غير الحكومية الأجنبية أيضاً العمل في مجال حقوق الإنسان هناك. وقد تسبب هذا القانون في إغلاق تقريبا كل الـ 2,500 منظمة اثيوبية غير حكومية أو تحولها إلى مجرد خدمتية. فقط خمسة منها بقيت تعمل لحقوق الإنسان. ومن أجل البقاء، جمعت هذه المنظمات أموالاً أكثر محلياً وخفضت التكاليف وأخذت تتحالف مع المنظمات الغير خاضعة لقانون المجتمع المدني مثل الجامعات، حيث قامت كليات الطب فيها بإرسال محامين شباب للعمل مجاناً. وقد حصل الاتحاد الأوروبي على الموافقة لإدراج حقوق الإنسان في محافظته التنموية، مما مكنه من تمويل بعض أنشطة حقوق الإنسان. المنظمات الدولية والجامعات الأجنبية تدعم حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني تعمل بشكل غير مباشر من خلال تمويل الجامعات الاثيوبية التي تتعاون معها. ووجه سؤال إلى المتحدث: كيف تتحدث المنظمات الاثيوبية عن "حقوق الإنسان" أو "الديمقراطية"، في حين أن هذان موضوعان لا يسمح الخوض فيهما قانونياً. فأجاب بأنه من المهم أن نفهم دافع وسبب التشريعات المقيدة. فهي تهدف إلى تقويض قدرة الناس على التصرف بشكل مستقل. معظم المنظمات في إثيوبيا تسعى للبقاء على قيد الحياة ولكن يوجد هناك العديد من الاستراتيجيات. وحددوا حلفاءكم، وحددوا الثغرات، وفكروا أفقياً.

نحن نشذب لغتنا مراعاة للقانون، فنحدث عن "التعليقات" و "الرعاية الاجتماعية" بدلا من "الحقوق". بينما نتحدث المنظمات الدولية عن "تمكين المرأة" إذا أرادت أن تشير إلى الممارسات التقليدية الضارة.

في إيران هناك صراع طويل وبطيء للمطالبة بحرية التعبير والمؤسسات الديمقراطية، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، في الوقت الذي يتم فيها اعدام الآلاف من الناس. وقال المتحدث إن إنشاء المنظمات بشكل خطيرة على الإيرانيين وغيرهم ممن هم في نفس الوضع، لأن في نهاية المطاف تبقى الهيئات مثل الأمم المتحدة هي أقرب إلى الدول مما هي إلى الشعوب.

الخوف هو أعظم أداة للحكومات الديكتاتورية. فمن المهم أن لا تخافوا، أو على الأقل لا تظهروا الخوف. [...] نحن قد نُقتل على يد الحكام المستبدين في أي وقت، ولكننا قد نموت أيضاً لأسباب كثيرة أخرى. على الرغم من أنني أحب حياتي وأهتم بسعادتي، ولكنني أعتقد بأن علينا أن نتجاهل الخوف من الموت والسجن. لنعمل معا ولكن لدينا ثقة في أنه بوسعنا تحقيق التغيير، لأن اليأس هو عدونا.

الاستنتاجات والنتائج التي توصلت إليها مجموعات العمل

خلال فترتي ظهيرة، إنقسم المشاركون إلى ست مجموعات عمل لمناقشة المشاكل والتحديات، وتحديد الإجراءات لمكافحتها أو حلها. يقوم هذا القسم بتجميع المناقشات ودمجها. الموجز يخصص مساحة أقل للتهديدات والتحديات المبيّنة في هذا التقرير، ويركز على التحديات والحلول الداخلية.

تحليل الوضع

الاتصالات الحديثة تعني إننا نتمكن من التواصل بشكل أفضل ولكن أيضا اندساس المراقبة الإلكترونية والمضايقات خلال وسائل الاعلام الاجتماعية هو أكثر. يمكننا اتخاذ خطوات نحو إنشاء مجتمع مدني عالمي ولكن يجب أيضا مواجهة احتمال وقوع المجتمع تحت مراقبة الشرطة التي قضت على الخصوصية. في بعض المجتمعات، خطر العزلة الاجتماعية والمضايقة والتشهير الإعلامي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان أكبر من تهديدات الحكومة.

تأثير الهيئات الدولية الكبرى (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون، والهيئات الإقليمية الأخرى) في تراجع لأنها فشلت في تحديد أولويات حقوق الإنسان، والعديد من وسائل الإعلام التي تديرها الدولة تشن حملات تضليل واسعة النطاق ضدها. ونتيجة لذلك، أصبح المجتمع المدني أيضا يفقد الثقة في هذه المؤسسات. وبالتالي وعلى نحو متزايد، لم يعد المدافعون عن حقوق الإنسان يؤمنون بأن الهيئات الدولية توفر الحماية الفعالة.

الدول الغربية تنأى بنفسها عن قيمها ويقبل اهتمامها بحقوق الإنسان. بشكل أعم، المجتمع الدبلوماسي لا يدافع بما يكفي عن حقوق الإنسان أو مدافعي حقوق الإنسان.

جزء من السبب يعود لخوفهم من الإرهاب الدولي. وصحيح أن الإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا، ولكن ذلك لا يبرر الحط من قيمة حقوق الإنسان. في بعض المناطق، يتم اصطياد المدافعين عن حقوق الإنسان تزامناً من قبل دولة قمعية غير متسامحة ومتعصبون، ومجتمع مدني عنيف أو جماعات مسلحة. وفي الوقت نفسه، يصعب على المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر الفرار أو طلب الحماية في الخارج، خصوصا في أوروبا.

أصبح العديد من الحكومات أقل تحملاً لقبول أصوات الاعتراض. فهي تضايق منظمات المجتمع المدني إداريا، وتخفق مصادر تمويلها، وتسن القوانين التي تحد من نشاط المجتمع المدني وتقلص من فضاءها، وفي المقابل تقوم بتعزيز المنظمات غير الحكومية التي ترعاها الحكومة (الغونغو) لتعطيل العمل في مجال حقوق الإنسان.

الصحفيون، والعاملون لحقوق المثليين، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والنشطاء الذين يعملون في مشاريع اقتصادية كبرى، هم بالذات مهددون بالخطر.

في هذه الحالة، يصبح مجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان الحارس الأمين للقيم العالمية – وهي مسؤولية كبيرة.

هناك تراجع كبير مستمر في المجتمع الدولي.
مجموعة العمل الآسيوية الناطقة بالإنجليزية

كلما غض المجتمع الدولي الطرف أكثر، كلما كان المدافعون عن حقوق الإنسان في خطر أكبر.
مجموعة العمل الناطقة بالفرنسية

تحديات داخلية

- منظمات حقوق الإنسان عادة ما تكون بقاعدة دعم ضحلة. ولذلك لا يقف الناس بجانبهم في الدفاع عن الحقوق.
- المدافعون عن حقوق الإنسان في بعض المناطق تحولوا إلى مجتمع متقدم في العمر. العديد من رواد المدافعين هم من النوع الاستبدادي في صنع القرار، والمنظمات لا تجتذب ولا تدرب ولا تسلم المسؤولية للنشطاء الشباب.
- منظماتنا، تكون أحيانا محافظة وخائفة من التغيير. البعض منها تطبق نفس البرامج عاما بعد عام دون دراسة أساليب جديدة.
- غالبا ما تكون الإدارة سيئة. في بعض المناطق نادرا ما يناقش ذلك، ولكنه يتسبب في تخلي المهنيين الشباب عن العمل في مجال حقوق الإنسان لأنهم لا يرون أي إمكانية للنمو المهني.
- التوتر والاكنتاب هما من الأمور الداخلية الرئيسية. والمنظمات لا تفعل شيئا يذكر للحيلولة دون التوقف التام. وبرامج التأهيل أيضا هي قليلة جدا، وتلك الموجودة منها تقدم راحة مؤقتة بدلا من الحلول المنهجية.
- يفتقر المدافعون عن حقوق الإنسان إلى الحماية الاجتماعية. أغلبهم بدون تأمين طبي. هذا بإضافة الآثار البعيدة المدى لذوي الدخل المحدود منهم والتي سوف تشكل مشكلة متفاقمة كلما تقدموا في العمر.
- لم يتم إنجاز ما يكفي لحماية أمن من المدافعين عن حقوق الإنسان: مثالا: بوضع إجراءات أمنية واتصالات آمنة، الخ

هناك الكثير من القواسم المشتركة بيننا. نحن جميعا نناضل من أجل عالم أفضل. كل ألوان قوس المطر هنا، إننا بحاجة أكبر عدد ممكن من الألوان لمقاومة أولئك الذين يريدون أن يصبغون العالم بلون واحد فقط.

مدافع عن حقوق الإنسان من المكسيك

إذا خرجت الأخبار ستفاعل الحكومة. وهذا ما أنقذني.

مدافع عن حقوق الإنسان من النيجر

نحتاج أن نكون مبادرين وليس أصحاب ردود أفعال. كفانا عملا في إطفاء الحرائق.

مدافع عن حقوق الإنسان من كينيا

إننا أحياء، وأحرار، وناضل. مدافع عن حقوق الإنسان من كازاخستان

- أسسوا لدعم مجتمعاتكم المحلية. فدعم الجماهير والمجتمع هو أقوى وسيلة للدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان.
- ضعوا استراتيجية لمواجهة التهديدات بالتعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.
- طوّروا شبكات أقوى، محلية ووطنية وإقليمية ودولية، لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للهجوم أو في خطر. ضعوا نظاماً للإنذار المبكر. حدّدوا "المحفزات".
- حيثما كان ذلك ممكناً، بادروا بالتحرك محلياً بسرعة بعد الاعتقالات. اتصلوا بالمسؤولين هاتفياً للحصول على معلومات، توجهوا إلى مراكز الشرطة.
- ضعوا استراتيجية زمنية لتحقيق التغيير التدريجي. وفي الوقت ذاته، أعملوا تكتيكياً. أنظروا إذا كانت الدبلوماسية الهادئة أو العمل من خلال الحلفاء، أو الحملات العلنية هي أكثر فعالية. عند الاقتضاء، خذوا المشورة القانونية قبل التصرف.
- خاصة عندما تخشى الحكومات من العزلة السياسية، بادروا بمد الجسور مع المجتمع الدبلوماسي. شجعوا الدبلوماسيين للحديث عن مدافعي حقوق الإنسان وعن عملهم.
- ادعموا وأبنوا الروابط مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. في نفس الوقت، قيّموا كم هو حجم مساعدتهم لظرفكم الخاص.
- ابحثوا عن حلفاء في الحكومة والأحزاب السياسية والشركات والجامعات وغيرها من المؤسسات، واعملوا معهم للتأثير على سلوك الدولة.
- أسسوا للدعم الشعبي لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، عن طريق إشراك الجمهور في الأنشطة، والتواصل بشكل فعال، ومعالجة القضايا ذات الاهتمام العام.
- انشروا النجاحات. كافحوا حملات التشويه والإفتراء، قدموا البديل من خلال نشر قصص إيجابية وصور إيجابية عن عملكم.
- تبادلوا الخبرات مع مدافعي حقوق الإنسان في مناطقكم وفي بلدان أخرى.
- أجدبوا ودرّبوا ثم سلموا المسؤولية بيد الناشطين الشباب في مجال حقوق الإنسان.
- قوموا بتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال الأمن الرقمي منذ البداية. حللوا المخاطر وطوروا ثقافة الأمن، ودرّبوا كلما استدعى الأمر. ضعوا الخطط والنظم الأمنية للأفراد ولمنظماتهم.
- أجمعوا ما لا أكثر محلياً حيثما أمكنكم.
- استثمروا في التدريب الإداري وأولوا الاهتمام الكافي للحكم الإداري.
- خططوا ونفذوا برامج طويلة الأمد لمنع الاكتماب والتراجع. التقوا معاً. اعتنوا ببعضكم البعض. قووا الثقة بالنفس. اتخذوا خطوات للحد من التوتر.
- اقتلعوا أي سلوك غير لائق في منظماتنا (كالترش الجنسي والتمييز والتعصب).

أنتم ضمائنا الإنسانية، فلا تتوقفوا رجاءً.
مدافع عن حقوق الإنسان من الكويت

ما من قمع يمكن له أن يدوم للأبد.
مدافع عن حقوق الإنسان من فلسطين

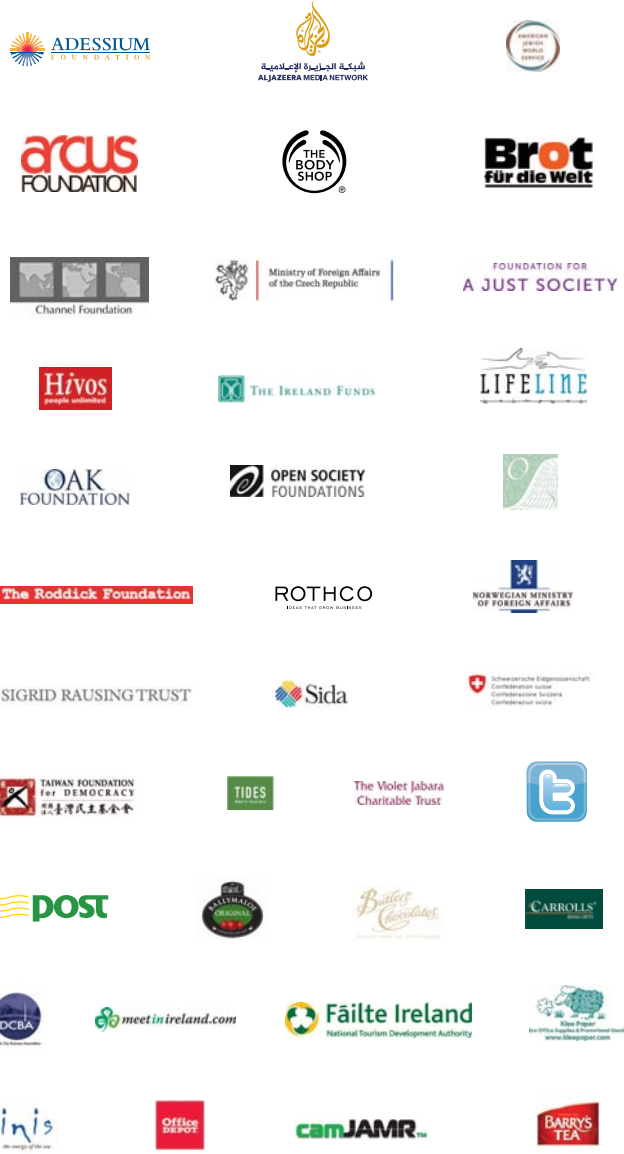


فرونت لاين ديفنדרز ممتنة للدعم السخي
من الجهات المانحة التالية:



IRIS O'BRIEN
FOUNDATION

Adessium Foundation
Al Jazeera
American Jewish World Service
Arcus Foundation
The Body Shop
Bread for the World
The Channel Foundation
The Ministry of Foreign Affairs of the Czech Republic
Fairwind Foundation
Foundation for a Just Society
Hivos International
The Ireland Funds
Lifeline: Embattled CSO Assistance Fund
Oak Foundation
Open Society Foundations
Overbrook Foundation
Peter Schattner
The Roddick Foundation
Rothco Advertising Integration
Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs
Sigrid Rausing Trust
Swedish International Development Cooperation Agency
Swiss Federal Department of Foreign Affairs
Taiwan Foundation for Democracy
Tides Foundation
The Tikva Grassroots Empowerment Fund
The Violet Jabara Charitable Trust
Twitter
Anonymous



An Post
Ballymaloe Foods
Butlers Chocolates
Carrolls Irish Gifts
Dublin City Business Association
Dublin Convention Bureau
Fáilte Ireland
Klee Paper
Fragrances of Ireland
Office Depot
camJAMR™
Barry's Tea

كما نود أن نشكر العديد من الأفراد المناصرين الذين يقدمون
مساهمات بالغة الأهمية بالنسبة لعملنا

www.frontlinedefenders.org

ملتقى دبلن الثامن لمدافعي حقوق الإنسان

بقلعة دبلن (Dublin Castle)، 4-6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015

تابعوا فرونت لاين ديفنדרز
على الفيسبوك و تويتر و يوتيوب

www.facebook.com/FrontLineDefenders
twitter.com/FrontLineHRD
www.youtube.com/FrontLineHRD



DUBLIN

Front Line Defenders - Head Office
Second Floor, Grattan House
Temple Road, Blackrock, A94 FA39
Co. Dublin, Ireland

Tel: 00 353 1 212 37 50
Fax: 00 353 1 212 10 01
Email: info@frontlinedefenders.org

BRUSSELS

Front Line Defenders – EU Office
Square Marie-Louise 72
1000 Brussels
Belgium

Tel: 00 32 230 93 83
Fax: 00 32 230 00 28
Email: euoffice@frontlinedefenders.org